

# التقرير السنوي لمؤسسة ميزان لحقوق الإنسان (2024)



مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان

الفاخورة، الناصرة

رمز بريدي: 16000 صندوق بريد: 10350

فاكس: (+972)-4-6559992

هاتف: (+972)-4-6471471

Website: [www.Meezaan.org](http://www.Meezaan.org)

email: [info@meezaan.org](mailto:info@meezaan.org)

## مقدمة التقرير السنوي

### مواجهة التحديات

في مواجهة التحديات المتزايدة التي تهدد حقوق الإنسان في المجتمع العربي داخل إسرائيل، واصلت مؤسسة "ميزان لحقوق الإنسان" في الناصرة رسالتها السامية بالدفاع عن الحقوق الأساسية وتعزيز قيم العدالة والمساواة. شهد عام 2024 زخمًا كبيرًا من النشاطات والفعاليات التي جسدت التزام المؤسسة بالعمل نحو مجتمع ينعم بالكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية.

### محتوى التقرير

على الجانب الآخر، تميز العام 2024 بتصعيد التشريعات الإسرائيلية التي استهدفت تقويض الحقوق المدنية للفلسطينيين. ورغم هذه العقبات، ظلت مؤسسة ميزان ثابتة على مبادئها، حيث واصلت العمل بلا كلل لتوثيق الانتهاكات، والدفاع عن المتضررين، ونشر الوعي بضرورة احترام الحقوق والحريات.

يُقدّم هذا التقرير السنوي رؤية شاملة حول الأنشطة والفعاليات التي قامت بها المؤسسة، بدءًا من المبادرات القانونية وصولًا إلى حملات التوعية المجتمعية. كما يُسلط الضوء على التحديات التي واجهتنا والجهود المبذولة للتغلب عليها. يهدف التقرير إلى تقديم صورة واضحة ومُلهمّة عن جهود المؤسسة. مع التأكيد على أن المؤسسة تابعت العديد من الملفات القضائية خلال العام المنصرم. وكما هو الحال في كل عام، بقيت العديد القضايا ضمن أروقة المحاكم والقضاء الإسرائيلي دون النشر في وسائل الإعلام، مراعاةً لخصوصية أصحاب هذه الملفات وظروفهم الخاصة.

## تمثيل قضائي في مجال الحقوق والحريات

### 1- مواكبة ملف محاكمة قاتل الشهيد ديار عمري من صندلة

حصلت مؤسسة "ميزان لحقوق الإنسان" على توكيل رسمي من عائلة الشهيد ديار عمري (19 عامًا) من بلدة صندلة لمتابعة مجريات التحقيق في جريمة قتله على يد المستوطن دنيس موكين من "موشاف غان نير" بتاريخ 6 مايو 2023. وقد تركزت جهود المؤسسة على اتخاذ الإجراءات القانونية والجنائية بهدف تقديم لائحة اتهام مشددة بحق القاتل.



الشهيد ديار عمري

**2023/5/14:** بدأت أولى جلسات القضية في محكمة الناصرة.

**2024/1/22:** واصلت المؤسسة متابعة القضية مع العائلة، حيث استمعت المحكمة إلى شهادات والديّ الشهيد. وأكد تقرير الطب الشرعي أن الشهيد قُتل برصاص المجرم عمدًا، مما يدعم موقف النيابة العامة.

**2024/7/4:** عقدت المحكمة ثلاث جلسات خلال أسبوع، استمعت خلالها إلى شهادات مختصين وشهود عيان أكدت على القتل العمد، رغم محاولات الدفاع إثارة الشكوك.

**2024/7/11:** استمعت المحكمة إلى العديد من شهود العيان والمحققين بالإضافة إلى شهادة طبيب شرعي، مما قدم أدلة قوية ضد القاتل.

**2024/11/14:** استؤنفت المحاكمة بعد عطلة الصيف، حيث استمعت المحكمة إلى شهادات أربعة من شهود النيابة العامة، واقتربت من إنهاء مرحلة استماع الشهادات.



أكدت مؤسسة ميزان أن الأدلة والشهادات تُدين القاتل بشكل واضح، وتوقعت صدور الحكم بحقه في مطلع عام 2025. كما أعربت عن أملها في إدانته بجريمة القتل العمد وفرض عقوبة مشددة عليه.

تبقى قضية الشهيد ديار عمري مثلاً حيًا على الجهود المستمرة للدفاع عن حقوق الإنسان ومواجهة الظلم. من خلال هذا الملف وغيره، تجدد مؤسسة ميزان التزامها بمواصلة النضال القانوني والاجتماعي لتحقيق العدالة والكرامة للجميع.



## 2- ملف الاعتقالات الإدارية

في إطار جهودها المستمرة للدفاع عن حقوق الإنسان، تابعت مؤسسة "ميزان لحقوق الإنسان" خلال عام 2024 عددًا من قضايا الاعتقال الإداري التي تُظهر بوضوح الانتهاكات الجسيمة للحقوق الأساسية.

### ● قضية اعتقال إداري لشاب من المثلث الجنوبي

في أغسطس 2024، تم اعتقال شاب من المثلث الجنوبي بأمر إداري يستند إلى مواد سرية. صدر أمر الاعتقال الإداري ليمتد من 28 أغسطس 2024 حتى 28 فبراير 2025، بعدما اعتُقل في 26 أغسطس 2024 بشبهة حيازة سلاح بهدف تنفيذ أعمال إرهابية، بالإضافة إلى كتابة منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي وُصفت بأنها تُشجع الإرهاب.

### ● قضية اعتقال إداري لشاب من يافة الناصرة

**2024/11/25:** عقدت المحكمة المركزية في الناصرة جلسة للنظر في ملف اعتقال شاب من بلدة يافة الناصرة، حيث مثلته مؤسسة "ميزان لحقوق الإنسان". ورغم إعلان وزير الأمن الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، وقف الاعتقالات الإدارية لمواطني الدولة، أصدرت المحكمة قرارًا بالمصادقة على اعتقال الشاب لمدة ستة أشهر بناءً على أمر من الوزير.

اعتُقل الشاب في 18 نوفمبر 2024 بشبهات أمنية، وصدر أمر اعتقاله الإداري وفقًا للبند 2 من قانون صلاحيات الطوارئ (1979) للفترة من 24 نوفمبر 2024 حتى 17 مايو 2025، بدعوى وجود "أساس معقول" يبرر الاعتقال لحماية أمن الدولة والجمهور.

**2024/12/5:** تقدمت مؤسسة "ميزان لحقوق الإنسان" ومركز "عدالة" الحقوقي بالتماس إلى المحكمة العليا لإلغاء أمر الاعتقال الإداري الصادر بحق الشاب.



المحامي مصطفى سهيل محاميد في المحكمة العليا

**2024/12/17:** عقدت المحكمة العليا جلسة للنظر في الالتماس المقدم من محامي "ميزان" مصطفى محاميد وعمر خميسي، والمحامية ناريمان شحادة زعبي من مركز "عدالة". انتهت الجلسة دون صدور قرار.

**2024/12/19:** رفضت المحكمة العليا الاستئناف وأيدت تمديد أمر الاعتقال الإداري بناءً على مبررات أمنية وأدلة سرية قدمتها النيابة العامة.

### موقف مؤسستي "ميزان" و"عدالة"

أكدت المؤسستان أن سياسة الاعتقال الإداري، التي تستند إلى شبهات وأدلة سرية دون إتاحة محاكمة عادلة، تمثل انتهاكاً واضحاً للحق في العدالة القضائية. واعتبرتا هذه السياسة أداة تعسفية تُستخدم لتقييد الحريات الأساسية، مما يشكل خطراً جسيماً على الحقوق الأساسية المكفولة بموجب القانونين المحلي والدولي.

### 3- ملف اعتقال الشيخ كمال خطيب

تُمثل مؤسسة "ميزان لحقوق الإنسان" ومركز "عدالة" الشيخ كمال خطيب في قضية اعتقاله ومحاكمته، وذلك بعد تقديم النيابة العامة لائحة اتهام ضده بدعوى التحريض خلال أحداث هبة الكرامة في أيار/ مايو 2021. منذ اعتقاله في أيار 2021 وحتى إعداد هذا التقرير، خضع الشيخ كمال خطيب لأكثر من 40 جلسة في محكمة الصلح بالناصرية، منها 14 جلسة عقدت خلال عام 2024 وحده.



ميزان وعدالة في جلسة مداولة ملف الشيخ كمال خطيب: محكمة الصلح بالناصرة

### موقف "ميزان" و"عدالة" من القضية

تؤكد مؤسستا "ميزان" و"عدالة" أن محاكمة الشيخ كمال خطيب تُعد ملاحقة سياسية بامتياز. وأبرزت المؤسسات أن النيابة العامة حاولت في عدة مناسبات إخفاء معلومات عن المحكمة وطاقت الدفاع، مع انعدام أي أسس قانونية حقيقية لتقديم لائحة الاتهام ضده.

### أبعاد القضية

تشير الوقائع إلى أن المحور الأساسي في محاكمة الشيخ كمال خطيب يدور حول مكانة المسجد الأقصى لدى العرب والمسلمين، مما يجعل القضية ذات طابع سياسي وعقائدي بحت. يرى الدفاع أن المحاكمة تتجاوز شخص الشيخ كمال خطيب لتستهدف النصوص الدينية الإسلامية، مثل القرآن الكريم والأحاديث النبوية، في سياق جديد وغير مسبوق.



## سياسة تمييزية واضحة

تُظهر القضية، إلى جانب العشرات من القضايا المشابهة التي وُجّهت للشبان العرب خلال الفترة نفسها، وجود سياسة تمييزية واضحة تنتهجها النيابة العامة. وتتبع هذه السياسة من توجهات تُجرّم المعتقدات والنصوص الإسلامية في إطار ملاحظات سياسية تهدف إلى تقييد حرية التعبير والمعتقد لدى المواطنين الفلسطينيين. تؤكد مؤسسة "ميزان" ومركز "عدالة" أن هذه القضية تمثل تهديدًا واضحًا للعدالة والمساواة، وتُظهر استخدام القضاء كأداة لتكريس سياسات تمييزية ضد المواطنين الفلسطينيين.

## 4- ميزان تنجح بإعادة طالبة عربية إلى مقاعد الدراسة فورًا

نجحت مؤسسة "ميزان لحقوق الإنسان" في استئنافها المقدم في آذار/مارس 2024، حيث قررت لجنة استئناف الطاعة في كلية الحقوق والأعمال برمات غان إعادة طالبة عربية من يافا إلى مقاعد الدراسة بشكل فوري، بعد أن كانت قد أُبعدت لمدة عامين ونصف بناءً على قرار لجنة الطاعة.

استند قرار الإبعاد إلى شكوى مجهولة الهوية زعمت أن الطالبة نشرت على صفحتها في "إنستغرام" منشورات تحتوي على "التحريض ودعم الإرهاب". وأوضحت "ميزان" أن القرار بني على منطلقات خاطئة، حيث عوقبت الطالبة بسبب نشرها عبارات تعكس مفاهيم مجتمعية فلسطينية مثل رفض القتل والاحتلال والدعاء لأهل غزة. كما أكدت المؤسسة أن الكلية تجاهلت هذه السياقات المجتمعية واعتبرت القتل الإسرائيلي في غزة دفاعًا مشروعًا، رغم استهدافه للمدنيين.

هذا القرار يعد انتصارًا للعدالة وحقوق الطلاب في التعبير عن هويتهم وقضاياهم المجتمعية.

## 5- متابعة ملف الشهيد إياد الحلاق

تتابع مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان في الناصرة، ملف الشهيد إياد الحلاق، إلى جانب العديد من القضايا والملفات التي تمس بالحقوق الأساسية للإنسان، لا سيّما وأن الشهيد الحلاق وهو شاب على طيف التوحيد ومن ذوي الاحتياجات الخاصة، قتل برصاص عنصر من حرس الحدود في 30 مايو/ أيار 2020، داخل أزقة البلدة القديمة في القدس المحتلة عندما كان في طريقه إلى مؤسسة للتعليم الخاص يتعلم فيها.





الشهيد إياد الحلاق

في 2024/4/11، رفضت المحكمة العليا الالتماس الذي تقدّم به كلّ من مؤسسة ميزان ومركز عدالة بالنيابة عن ذوي الشهيد إياد الحلاق، التماسهما للطعن بقرار وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة (ماحاش) والنيابة العامة، بعدم الاستئناف على قرار تبرئة قاتل ابنهم.

الالتماس طالب المحكمة العليا بالتدخل في قرار النيابة ووحدة التحقيق مع الشرطة (ماحاش) بشأن تبرئة قتلة الشهيد إياد الحلاق، معتبرًا القرار غير معقول ومطالبًا بالاستئناف عليه. وأوضح الالتماس أن هذا القرار يهدد بإعطاء حصانة لأفراد الجيش والشرطة في قتل الفلسطينيين دون محاسبة، ويوسّع بشكل خطير شروط الدفاع عن النفس في القانون الجنائي، حيث يصبح القتل مبررًا بناءً على "مشاعر شخصية بالخطر". كما انتقد استناد المحكمة إلى سياقات زمنية ومكانية مُعادية، مثل أجواء الأعياد، لتبرير القتل، معتبرًا ذلك تعزيزًا للعنصرية البنيوية التي انتهت بقتل الحلاق بدم بارد.

## 6- ميزان تُقنع المحكمة بتقليص منع محامي من زيارة الأسرى

نجحت مؤسسة "ميزان لحقوق الإنسان" في تقليص مدة منع محامٍ من منطقة المثلث الشمالي من زيارة الأسرى في السجون الإسرائيلية. خلال جلسة عقدها المحكمة المركزية في الناصرة بتاريخ 20 نوفمبر 2024، مثل المحامي المعني فريق الدفاع المكون من المحامين مصطفى سهيل محاميد وعمر خميسي من "ميزان".

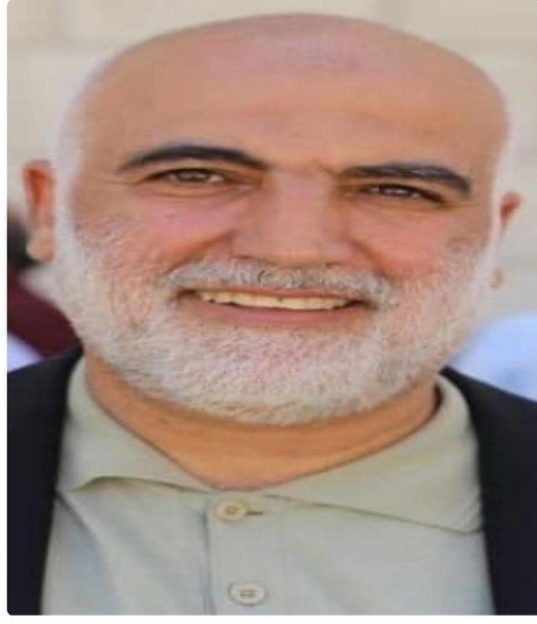


#### المحاميان مصطفى سهيل محاميد وعمر خمائسي من "ميزان"

وبعد مداوالات مع النيابة العامة، قررت المحكمة تقليص مدة المنع إلى ثلاثة أشهر بدلاً من ستة، كما طالبت النيابة. وأُعريت "ميزان" عن أملها في إلغاء هذا القرار تمامًا بعد انتهاء الفترة المحددة، ليتمكن المحامي من استئناف عمله في متابعة أوضاع الأسرى داخل السجون.

#### 7- ملف اعتقال رجل الإصلاح من أم الفحم

تابعت مؤسسة "ميزان لحقوق الإنسان" قضية اعتقال ناشط الإصلاح الاجتماعي الأستاذ صالح لطفي، الذي تم اعتقاله إلى جانب رجل الإصلاح عدنان برغل من أم الفحم، وذلك فجر يوم الأربعاء 13 تشرين الثاني 2024، بتهم مزعومة تتعلق بنشاطهما في مجال الإصلاح الاجتماعي.



صالح لطفی و عدنان برغل

في 17 تشرين الثاني 2024، طلبت الشرطة تمديد اعتقالهما لمدة 12 يوماً، لكن المحكمة قررت تمديده لثلاثة أيام فقط بعد مرافعة فريق الدفاع. وفي 20 تشرين الثاني 2024، أصدرت محكمة الصلح في عكا قراراً بتسريحهما وتحويلهما إلى الحبس المنزلي لمدة أسبوع، دون استئناف من النيابة.

أوضحت مؤسسة "ميزان" أن الدفاع نجح في دحض التهم المنسوبة إليهما (10 تهم)، التي وصفتها بأنها باطلة ولا أساس لها. وأكدت أن مكان رجلي الإصلاح الطبيعي هو خدمة المجتمع وفض النزاعات، خاصة في ظل تصاعد العنف والجريمة داخل المجتمع العربي. كما انتقدت تعامل الشرطة مع الملف وتفسيرها القانوني الخاطئ، مشيرة إلى أن دور رجلي الإصلاح يشكل بديلاً هاماً لتعاقس السلطات في مكافحة العنف.

## 8- "ميزان" تطالب بوقف أعمال الحفر في مقبرة "صرفند العمار"

في 6 حزيران 2024، أرسلت لجنة "أوقافنا" لرعاية الأوقاف والمقدسات، بالتعاون مع مؤسسة "ميزان لحقوق الإنسان"، رسالة إلى بلدية "بئير يعقوب" تطالبها بعدم استئناف أعمال الحفر والبناء في مقبرة "صرفند العمار" الإسلامية قرب الرملة.



مقبرة "صرفند العمار"

وأشارت الرسالة إلى أن أعمال الحفر السابقة كشفت عن قبور ورفات بشرية، مما دفع إلى اتفاق سابق بوقف هذه الأعمال احتراماً لحرمة الأموات والمشاعر الدينية للمسلمين. إلا أن البلدية أبدت نيتها استئناف الحفر متجاهلة الاتفاقات السابقة. وطالبت "ميزان" بعقد جلسة طارئة مع البلدية ولجنة "أوقافنا" لضمان حماية حرمة المقبرة ومنع أي استئناف لأعمال البناء التي تمثل انتهاكاً صارخاً للكرامة الدينية والإنسانية.

## 9- "ميزان" تطعن ضد محاولات سحب رخصة مزاولة المهنة للأسيرة آية خطيب

في كانون الأول 2024، ترفع محامو مؤسسة "ميزان لحقوق الإنسان" عن الأسيرة آية خطيب، من قرية عرعر، في جلسة استماع عقدت في وزارة الصحة بالقدس. الجلسة تناولت طلب الوزارة سحب رخصة مزاولة مهنة معالجة النطق واللغة التي كانت تعمل بها آية قبل اعتقالها في 17 شباط 2020.



#### الأسيرة آية خطيب

قدّم المحاميان عمر خمائسي ومصطفى محاميد طعوناً قانونية ضد الطلب، مشيرين إلى أن لجان الطاعة تعتمد عادةً على قرارات المحاكم الجنائية، وبالتالي يجب أن يقتصر النقاش على طبيعة العقوبة وليس الإدانة نفسها. وأوضحا أن الإدانة صدرت بموجب قانون مكافحة الإرهاب لعام 2016 وأن "ميزان" ليست طرفاً في القضية الأساسية.

وأكد المحاميان أن الوزارة تسعى لمضاعفة العقوبة بحق آية من خلال استغلال لجان الطاعة التأديبية، رغم أن المحكمة قد حكمت عليها بالسجن 4 سنوات. تواصل مؤسسة "ميزان" جهودها لحماية حقوق آية المهنية والإنسانية وضمان حياة كريمة لها ولأسرتها.

## التوعية والتثقيف القانوني

في عام 2024، نظمت مؤسسة ميزان العديد من الندوات والمحاضرات لرفع الوعي القانوني بين شرائح المجتمع المختلفة، خاصة في ما يتعلق بالمحاذير القانونية وطرق التعامل معها في ظل القوانين العنصرية التي تستهدف المجتمع العربي في البلاد. وشملت الأنشطة تمثيل قضايا أمام القضاء الإسرائيلي في مجالات الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية، بالإضافة إلى تقديم دعاوى واستئنافات وإجراءات قانونية أخرى للمؤسسات الحكومية.

تماشيًا مع أهداف المؤسسة الاستراتيجية، واصلت ميزان تعزيز التحصين القانوني لمجتمعها، من خلال تقديم الاستشارات القانونية للطلاب والناشطين السياسيين والاجتماعيين والأئمة والمشايخ، فضلاً عن تقديم الدعم القانوني للموقوفين والمعتقلين أثناء التحقيقات. كانت هذه الأنشطة جزءًا من التوعية القانونية المستمرة في ظل الملاحظات القانونية التي يتعرض لها العديد من الأفراد.

تركيز خاص وُضع على رفع الوعي بين طلاب الجامعات والمدارس الإعدادية والثانوية حول الاستخدام السليم للإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، والتوعية بالمخاطر القانونية المحتملة. في ظل التحديات السياسية والاجتماعية المتزايدة، تسعى المؤسسة إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان والقانون الإنساني، مما يعزز قدرة الأفراد على الدفاع عن حقوقهم وحريتهم. تساهم هذه الأنشطة في تقليل تعرض المجتمع للمخاطر القانونية، وتساعد في بناء بيئة قانونية آمنة تساهم في تقدم المجتمع وازدهاره.

**نظرًا للخصوصية في التعامل مع هذه القضايا، سنكتفي بما ورد في النص أعلاه دون عرض الصور أو التفاصيل.**



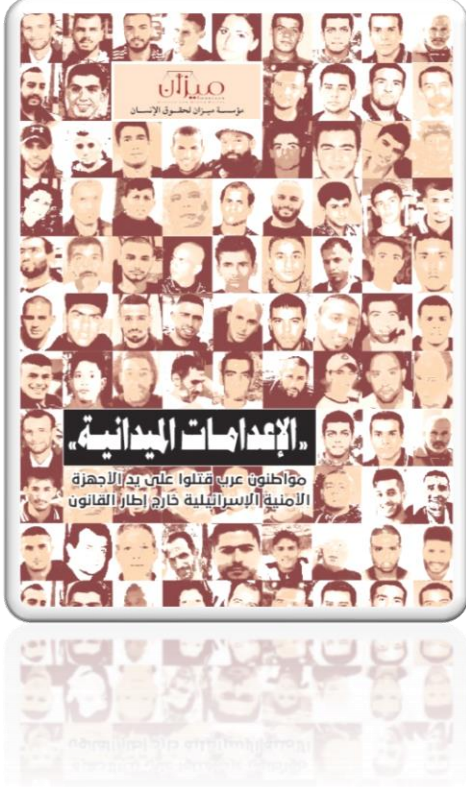
## الإصدارات والأنشطة الثقافية

### 1- إصدارات كتب

#### • كتاب "الإعدامات الميدانية"

صدر في مطلع عام 2024 عن مؤسسة "ميزان لحقوق الإنسان" في الناصرة كتاب بعنوان "الإعدامات الميدانية: مواطنون عرب قتلوا على يد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية خارج إطار القانون".

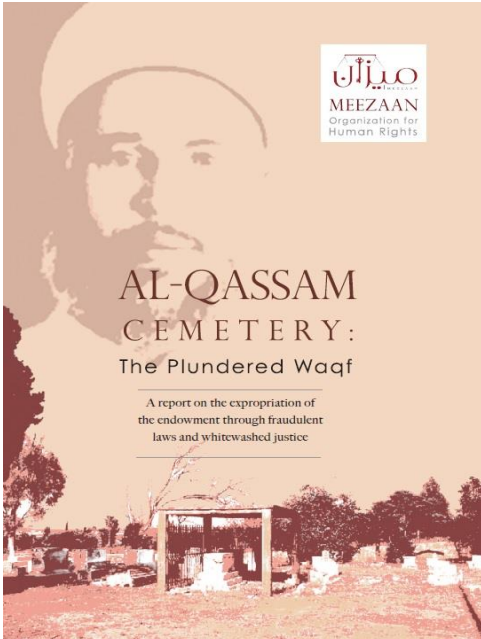
يتناول الكتاب سياسة الإعدام الميداني التي تُعرف في القانون الدولي بالـ "القتل خارج إطار القانون"، والتي استهدفت المواطنين العرب في إسرائيل (فلسطينيو 48) على يد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، مثل الشرطة والجيش وحراس الأمن، وذلك في الفترة من عام 2000 إلى عام 2022.



#### • صدور النسخة الإنجليزية من كتاب "مقبرة القسام- الوقف

#### المسلوب"

في آذار 2024، أصدرت مؤسسة "ميزان لحقوق الإنسان" النسخة الإنجليزية من كتاب "مقبرة القسام- الوقف المسلوب: كشف عملية الاستيلاء على الوقف بقوانين التحايل والقضاء المجير" (Al-Qassam Cemetery: The Plundered Waqf: A report on the expropriation of the endowment through fraudulent laws and whitewashed justice). كان الكتاب قد صدر بالنسخة العربية في عام 2022، ويقع في 94 صفحة من القطع المتوسط.





• **كتاب "جنوب أفريقيا الدروس المُستفادة"**

في أيار 2024، أصدرت مؤسسة "ميزان لحقوق الإنسان" في الناصرة كتابًا بعنوان "جنوب أفريقيا الدروس المُستفادة". يتضمن الكتاب مقالات وآراء المشاركين في بعثة مؤسسة ميزان الدراسية إلى جنوب أفريقيا عام 2022، ويعرض تجربة الشخصيات التي التقت بها البعثة، من محامين ومختصين بالقانون الذين شاركوا في مناهضة نظام الفصل العنصري (الأبارتهايد).



تضاف هذه الكتب إلى العديد من إصدارات مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان في الناصرة، التي أصدرتها سابقًا باللغتين العربية والإنجليزية.



## 2- مقالات قانونية

ككل عام، ساهم المحامي عمر خماسي، الناشط الحقوقي ومدير "مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان"، في كتابة مقالات قانونية لمدونة المنصة الإعلامية "فاره معاي". إلى جانبه، قدم ساهر غزاوي، من طاقم المؤسسة، مقالات أخرى. كما شارك محامو مؤسسة ميزان في العديد من المقابلات الإعلامية والمداخلات مع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، مؤكدين أهمية التصدي للقرارات والقوانين العنصرية التمييزية وتعزيز قيم حقوق الإنسان وكرامته.

### • قانون الشاباك الجديد.. وداعاً للخصوصية

2024/1/1: يتناول المقال تصاعد انتهاكات الخصوصية ضد المواطنين العرب في إسرائيل، حيث تستغل الحكومة حالة الطوارئ لتوسيع صلاحيات الأجهزة الأمنية عبر قوانين تتيح التجسس واختراق الخصوصيات دون موافقة قضائية. هذه السياسات، التي تُبرر بحماية أمن الدولة، تشبه ممارسات الفصل العنصري، خاصة مع استمرار قوانين الاعتقال الإداري التي تنتهك حقوق الإنسان.

### • في يوم الأسير الفلسطيني.. أوضاع الأسرى من سيء إلى أسوأ

2024/4/1: يتناول المقال الانتهاكات المتصاعدة التي يتعرض لها الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية منذ 7 أكتوبر 2023، حيث زادت معاناتهم بسبب إجراءات قمعية قاسية، تشمل التعذيب، الإهمال الطبي، سحب الحقوق الأساسية، والحرمان من الزيارات والاحتياجات الأساسية. ويشدد المقال على أهمية دور المؤسسات الحقوقية والإعلام في تسليط الضوء على معاناة الأسرى ومحاسبة إسرائيل على تجاوزاتها.

### • بين يدي كتاب "الإعدامات الميدانية"

2024/4/19: المقال يوثق كتاب "الإعدامات الميدانية" الصادر عن مؤسسة ميزان، الذي يسجل جرائم القتل الميدانية التي ارتكبتها الأجهزة الأمنية الإسرائيلية ضد فلسطينيين داخل الخط الأخضر بين 2000 و2022. يتناول الكتاب 79 حالة ضمن سياسة عنصرية ممنهجة، ويعتمد على إحصائيات وشهادات أهالي الضحايا لتفنيذ الروايات الرسمية. كما يرصد استمرار هذه السياسة في 2023 مع توثيق 18 حالة جديدة. يعد الكتاب مرجعاً مهماً لدراسة هذه الحقبة التاريخية.

### • تشريعات قمعية لمحاولة تدمير الهوية

2024/11/11: المقال يتناول افتتاح الكنيست الإسرائيلي في أكتوبر 2024 وتقديم تشريعات قمعية عنصرية تستهدف الفلسطينيين، مثل حظر "أونروا" وتقييد حرية التعبير في التعليم. القوانين تهدف لتجريم الفلسطينيين وقطع صلتهم بقضيتهم، ضمن سياسات إسرائيلية عنصرية مستمرة. يسلم المقال الضوء على ملاحقة الطلاب والمعلمين الفلسطينيين بسبب مواقفهم السياسية، مشيرًا إلى أن محاولات القمع ستفشل في كبح ارتباط الفلسطينيين بقضيتهم العادلة.

### • 2024: العيش تحت "هراوة" اسمها "حالة الطوارئ"

2024/12/1: يتناول المقال تصاعد الانتهاكات ضد الفلسطينيين في الداخل الإسرائيلي بعد إعلان حالة الطوارئ في أكتوبر 2023، حيث تم تقويض حقوقهم الأساسية عبر قيود مشددة على حرية التعبير والتجمع، وتوسيع الاعتقالات الإدارية. استخدم القضاء كأداة سياسية لتعزيز الهيمنة الإسرائيلية، مما عمق عزلة الفلسطينيين وشوّه العدالة تحت ذريعة "الأمن القومي".

### 3- بيانات ومواقف

على مدار عام 2024، تابعت مؤسسة ميزان أنشطتها المتنوعة من المبادرات القانونية إلى حملات التوعية المجتمعية، متمسكة بمواقفها الثابتة في التصدي للقوانين التمييزية وتعزيز حقوق الإنسان. في الوقت ذاته، شهدت الفترة الأخيرة زيادة في أوامر الاعتقال الإداري والاعتقالات المتعلقة بحرية التعبير، مما يعيد إلى الأذهان واقع الحكم العسكري السابق حيث تُفقد الحريات بشكل واسع. المجتمع العربي هو الأكثر تضررًا من هذه السياسات، في ظل غياب مقاومة حقيقية. كما يعزز دور المحاكم الإسرائيلية في تكريس هذا الوضع من خلال الاعتماد على حالة الطوارئ لتبرير قراراتها، مما يوسع صلاحيات الحكومة دون رقابة قضائية.

### • قانون ترحيل عائلات منفذي العمليات

في 7 تشرين الثاني 2024، أكدت مؤسسة "ميزان لحقوق الإنسان" أن مصادقة الكنيست على قانون "ترحيل عائلات منفذي العمليات ضد إسرائيل" يعمق دائرة العقوبات ويغذي الخطاب العنصري. يأتي هذا القانون في إطار الأجواء السياسية المتوترة في إسرائيل، حيث يتم استغلال الوضع الأمني الراهن لتتصعيد الخطاب العنصري ضد الفلسطينيين والعرب. يسعى الوزراء وأعضاء الكنيست إلى تمرير قوانين تقييدية تمس بالحريات العامة وحقوق الإنسان.

### • تعديل قانون "أبناء الشبيبة"

في 11 تشرين الثاني 2024، أكدت مؤسسة "ميزان لحقوق الإنسان" أن تعديل قانون "أبناء الشبيبة" لعام 2024 يستهدف الفلسطينيين ويُفاقم معاناتهم، ما يؤدي إلى فرض أحكام طويلة تؤثر على مستقبلهم. وصفت "ميزان" التعديل بأنه تغيير خطير في العقوبات، خصوصًا في الحالات التي تشمل الوفاة في سياق "أيديولوجي" أو مكافحة الإرهاب، مشيرة إلى أن المصطلحات الفضفاضة قد تُستغل لاستهداف الفلسطينيين، خاصة في القدس والضفة الغربية، حتى لو كانوا دون سن 14 عامًا.

### • تمديد حالة الطوارئ في البلاد لعام آخر

في 24 كانون الأول 2024، صادق الكنيست الإسرائيلي على تمديد حالة الطوارئ حتى كانون الأول 2025، مما يتيح للحكومة صلاحيات استثنائية تتجاوز تشريعات الكنيست. أكدت مؤسسة "ميزان" أن المجتمع العربي هو الأكثر تضررًا من هذه الخطوة، معتبرة أنها تعزز للقيود على الحريات العامة. وأضافت أن هذا التمديد يأتي في سياق سياسات حكومية تستغل "حالة الحرب" لتوسيع صلاحياتها الأمنية على حساب الحريات الفردية والجماعية، مما يزيد من الضغوط على المجتمع العربي.

## الخاتمة

قدّم هذا التقرير السنوي بصورة شاملة الأنشطة والفعاليات التي نفذتها مؤسسة ميزان خلال عام 2024، مسلطًا الضوء على الملفات القضائية التي تم التعامل معها. وقد حرصت المؤسسة على احترام خصوصية أصحاب القضايا وظروفهم، من خلال متابعة العديد من القضايا داخل المحاكم الإسرائيلية بعيدًا عن النشر الإعلامي. تؤكد مؤسسة ميزان التزامها المستمر بتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عن قضايا المجتمع العربي الفلسطيني، مجسدة قيم العدالة والإنسانية في عملها. يلخص التقرير الجهود المبذولة على مدار العام لتوثيق الانتهاكات، تقديم المرافعات القانونية، وترسيخ القيم الإنسانية رغم التحديات.

تواصل "ميزان" عملها كمدافع قضائي في القضايا التي تمس الحقوق السياسية، الاجتماعية، الثقافية، والدينية للفلسطينيين في الداخل. كما تقوم بتقديم الدعاوى والاستئنافات ومتابعة الإجراءات القانونية المختلفة أمام المؤسسات الحكومية واللجان المختصة، إلى جانب توثيق انتهاكات حقوق الإنسان وإصدار تقارير تتماشى مع المعايير الدولية.

تمثل "ميزان" صرحًا شامخًا للدفاع عن حقوق الأقلية العربية، ومنازة للمعرفة والوعي القانوني في المجتمع العربي، متعهدة بمواصلة مسيرتها لتحقيق العدالة وصون الكرامة الإنسانية.